

الرباط في 18 ربيع الأول 1426
الموافق لـ : 27 أبريل 2005

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي
وتكوين الأطر والبحث العلمي
- قطاع التربية الوطنية -

مذكرة رقم : 30

إلى السيدات والسادة
مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
نائبات ونواب الوزارة

الموضوع : التغيب عن العمل .

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله ،

وبعد، فقد لوحظ من خلال تتبع مواظبة والأعوان العاملين بالمرافق الإدارية وبمؤسسات التربية والتكوين التابعة لقطاع التربية الوطنية ، أن التغيب عن العمل ، والتوقف المتكرر عن التدريس والتأخر عن الأوقات الرسمية ، أضحي بشكل ظاهرة تتنامى يوما بع يوم ، وتؤثر سلبا على الأداء الإداري والتربوي وتحدث ارتباكا في سير الدراسة في عدد غير يسير من المؤسسات التعليمية ، ويتسبب في عدم إنجاز البرامج الدراسية على الوجه المطلوب ، كما يثير استياء آباء وأولياء التلميذات والتلاميذ ، ويعمق قلقهم على حاضر بناتهم وأبنائهم وعلى مستقبلهم الدراسي ؛ وعملا على الحد من هذه السلوكات ومواجهتها عن طريق تنفيذ الإجراءات المتعلقة بها في إطار التدبير اللامتمركز للموارد البشرية ؛ وتفعيلا للقرارات والدلائل الصادرة في الموضوع وخاصة منها :

- ❖ قرار وزير التربية الوطنية والشباب رقم 993.04 الصادر في 6 ربيع الآخر 1425 (26 ماي 2004) بتفويض الإمضاء لمديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في مجال تحريك مسطرة التأديب ؛
- ❖ قرار وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 1747.04 الصادر في 5 شعبان 1425 (20 شتنبر 2004) بتفويض بعض الاختصاصات للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ؛
- ❖ الدليل العملي للمساطر (لاتركيز تدبير الموارد البشرية - المرحلة الأولى / 2003-2004)
- ❖ دليل الشؤون التأديبية الصادر عن مديرية الموارد البشرية (يونيو 2004) .

يشرفني أن أطلب منكم العمل بالضوابط الأساسية والالتزام بها في معالجة كل ما يتم رصده من تأخرات وتغيبات وفقا لما يلي :

1. التأخر عن أوقات العمل :

✓ عملا على مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها ، يتعين التذكير بالمذكرة رقم 13 بتاريخ 10 يونيو 1965 في موضوع "احترام ساعات العمل " الصادرة عن وزير الشؤون الإدارية الكاتب العام للحكومة ، وكذا منشور السيد الوزير الأول رقم 595/د بتاريخ 25 دجنبر 1983 في موضوع " احترام أوقات العمل " طالبا منكم تنفيذ مقتضياتهما بكامل المسؤولية الإدارية المخولة إليكم

2. التغيب عن العمل :

✓ استنادا إلى أحكام المرسوم رقم 2.99.1216 بتاريخ 10 ماي 2000 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تطبيق القانون 12.81 بشأن الاقتطاعات من رواتب موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية المتغيبين عن العمل بصفة غير مشروعة، يتعين إخضاع كل توقف عن العمل الاقتطاع من الأجر باعتباره تغيبا غير مبرر قانونيا ، وينبغي اتخاذ كافة التدابير لإنجاز الاقتطاعات بالسرعة والضبط المطلوبين .

✓ أما بالنسبة للموظفين الذين يتمادون في الإداء بالشواهد الطبية ، اللازمة على الذين يقدمون شهادات طبية خارج الأجل القانونية ، أو الذين لم تصادق اللجان الطبية على الشهادات التي أدلوا بها ، أو الذين تبين من خلال المراقبة الطبية أنهم يستغلون الرخص الطبية لأغراض أخرى غير العلاج .

3. الإجراءات المواكبة :

✓ في هذا الصدد ، يتعين وضع آليات لرصد التأخرات والتغيبات غير القانونية وتتبعها على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي ، وتحريذ المسطرة التأديبية في حق الموظفين الذين تتجاوز مدة تغيبهم عشرة أيام خلال السنة الدراسية سواء كانت منقطعة أو متواصلة ، وذلك باتخاذهم لعقوبة الإنذار أو التوبيخ ثم بعرض ملفاتهم على المجالس التأديبية في حالة تكرار هذا السلوك .

✓ وفي نفس السياق ، فإنه ينبغي إدراج نسخ من قرارات العقوبات التأديبية في الملفات الإدارية للمعنيين بالأمر ، وتوجيه نسخ منها إلى مديرية الموارد البشرية بعد تبليغهم بها .

✓ وغني عن التذكير ، بأنه ينبغي الحرص على أن تأخذ هذه العقوبات بعين الاعتبار مند ترشيح المعنيين بالأمر للتدريب أو الترقى في الدرجة بالاختيار أو بالشهادة أو بالامتحان المهني أو يشغل مناصب الإدارة التربوية أو مناصب المسؤولية .

ونظرا لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة ، أدعوكم إلى نشر فحوى هذه المذكرة على أوسع نطاق ، ووضع الترتيبات اللازمة والتربوية المعمول بها ، والسهر على تتبع سير المرافق الإدارية والمؤسسات التعليمية على الوجه المطلوب خدمة لنبل الرسالة التربوية حملها جميعا، وموافاة مديرية الموارد البشرية بتقارير شهرية في الموضوع ، والسلام .

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي
وتكوين الأطر والبحث العلمي
حبيب المالكي